اقتباس: السبعاوي. طه. ع. م. والنعيمي. أبو بكر. ع. (٢٠٢٥). الإدارة الإلكترونية كضمانة لتحقيق مبدأ الشفافية للمرفق العام (دراسة مقارنة). مجلة دراسات إقليمية. (١٩). ٦٣. ٢١١-٢٤٦. https://doi.org/10.33899/regs.2024.149208.1203

الإدارة الإلكترونية كضمانة لتحقيق مبدأ الشفافية للمرفق العام (دراسة مقارنة)

طه علي محمد السبعاوي أ.م.د. أبو بكر عثمان النعيمي

كلية الحقوق/ جامعة الموصل

thly965@gmail.com dr.abubker.ahmed@uomosul.edu.iq

الاستلام: ٢٠٢٤/٤/٢٩ القبول: ٢٠٢٤/٦/١٠ النشر: ٢٠٢٥/١/١

مستخلص البحث

يهدف البحث الى بيان المقصود بالإدارة الإلكترونية والتمييز بينها وبين الإدارة التقليدية في عدة مجالات، وما هي أهميتها ودورها في تحقيق مبدأ الشفافية بالإضافة الى تحديد متطلباتها الأساسية ومزاياها، ومعرفة الواقع العملي في العراق، إضافةً الى تشجيع إدارات المرافق العامة كافة على ضرورة تبنيها. تتجلى أهمية البحث من خلال أهمية الإدارة الإلكترونية ودورها في تحقيق مبدأ الشفافية كونها تعمل على ترسيخ الديمقراطية الإدارية في عمل الجهاز الإداري وتُمكنه من تقديم الخدمات لجمهور المواطنين بجودة عالية وبتكاليف أقل، وتسهل على الأفراد الحصول على البيانات أو المعلومات التي يرغبون الحصول عليها وتجعلهم على اتصال مباشر مع الحكومة وتعزز الثقة بينهم. تم تقسيم البحث إلى مبحثين تضمن المبحث الأول ماهية الإدارة الإلكترونية أما الثاني فقد تناول نشأة الإدارة الإلكترونية ودورها في تحقيق مبدأ الشفافية. وتوصل البحث إلى نتائج عدة أهمها أن الإدارة الإلكترونية تعمل على تقوية أواصر العلاقة بين الإدارة والأفراد، وتعزز الثقة المتبادلة فيما بينهم، وتمنح الأفراد إمكانية الحصول على الوثائق الادارية والمعلومات بيسر وسهولة.

الكلمات المفتاحية: الإدارة الإلكترونية؛ الإدارة التقليدية؛ الشفافية؛ المزايا؛ المتطلبات.

© Authers, 2024, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

Citation: Al – Sabawi. Taha. A. M. & Alnuaimy. Abu Baker. O. (2025). Electronic Management as a Guarantee to Achieve the Principle of Transparency of the Public Facility (A Comparative Study). *Regional Studies Journal*. (19). 63. https://doi.org/10.33899/regs.2024.149208.1203

Electronic Management as a Guarantee to Achieve the Principle of Transparency of the Public Facility (A Comparative Study)

Taha Ali Muhammad Al-Sabawi
Assist. Prof. Abu Baker A. Othman Alnuaimy
College of law/ University of Mosul
thly965@gmail.com
dr.abubker.ahmed@uomosul.edu.iq

Received: 29/4/2024 Accepted: 10/6/2024 Published: 1/1/2025

Abstract

The research aims to clarify the meaning of e-administration and distinguish it from traditional administration in several areas, what is its importance and its role in achieving the principle of transparency, in addition to identifying its basic requirements and advantages, and knowing the practical reality in Iraq, in addition to encouraging all public utility administrations to adopt it. The importance of the research is evidenced by the importance of e-administration and its role in achieving the principle of transparency, as it works to consolidate administrative democracy in the work of the administrative apparatus and enables it to provide services to the public with high quality and lower costs, and makes it easier for individuals to obtain the data or information they want to obtain and makes them in direct contact with the government and enhances trust between them. The research was divided into two research topics, the first of which included what e-administration is, while the second dealt with the emergence of e-administration and its role in achieving the principle of transparency. The research concluded that e-administration strengthens the relationship between the administration and individuals, enhances mutual trust between them, and gives individuals access to administrative documents and information easily and conveniently.

Keywords: E-administration; traditional administration; transparency; advantages; requirements.

© Authers, 2024, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

مقدمة

تعد الإدارة الالكترونية إحدى ضمانات تحقيق مبدأ الشفافية للمرفق العام، وذلك كونها تستخدم وسائل الاتصال والتقنيات الحديثة سواء كان ذلك من خلال شبكة الأنترنت أو عن طريق الحاسوب، وكل ذلك بهدف تحسين ادائها للخدمات، فهي تسعى الى تسهيل الإجراءات الادارية وتبسيطها، والسرعة في إنجاز المعاملات، وتحويل الأعمال الادارية من الإدارة التقليدية الى الإدارة الحديثة من خلال الطرق التكنولوجية الحديثة المتبعة من قبل الادارات العامة؛ لتحقيق هدفها الأسمى الذي تسعى اليهِ والمتمثل في اشباع الحاجات الاساسية للأفراد وتلبية متطلباتهم الاساسية، وتُعد من اهم منجزات الثورة التكنولوجية، بالإضافة الى الجودة في الاداء والدقة والسرعة في الانجاز، وهي خير وسيلة لتحسين أداء الأعمال الإدارية وتؤدي الى تحقيق أكبر قدر من الشفافية، وتسهيل عملية اشراك المواطنين في عملية اتخاذ بعض القرارات التي تهم مصالحهم الشخصية، ولهذا النظام الالكتروني العديد من المزايا التي يحققها في مجال الاعمال الادارية، ولكن قيامهُ يحتاج الى العديد من المتطلبات الاساسية التي يجب على الادارات العامة توفيرها.

هدف البحث: يهدف البحث الى بيان المقصود بالإدارة الإلكترونية والتمييز بينها وبين الإدارة التقليدية في عدة مجالات، وما هي أهميتها ودورها في تحقيق مبدأ الشفافية بالإضافة الى تحديد متطلباتها الأساسية ومزاياها، ومعرفة الواقع العملي في العراق، إضافةً الى تشجيع إدارات المرافق العامة كافة على ضرورة تبنيها.

أهمية البحث: تتجلى أهمية البحث من خلال أهمية الإدارة الإلكترونية ودورها في تحقيق مبدأ الشفافية؛ كونها تعمل على ترسيخ الديمقراطية الإدارية في عمل الجهاز الإداري وتُمكنه من تقديم الخدمات لجمهور المواطنين بجودة عالية وبتكاليف أقل، وتسهل على الأفراد الحصول على البيانات أو المعلومات التي يرغبون الحصول عليها وتجعلهم على اتصال مباشر مع الحكومة وتعزز الثقة بينهم.

إشكالية البحث

تواجه فكرة التحول من الإدارة التقليدية الى الإدارة الإلكترونية في العراق مشاكل عديدة، تتمثل تلك المشاكل في المتطلبات الأساسية ولكن أهم تلك المتطلبات هو عدم وجود تشريع خاص بالإدارة الإلكترونية يعمل على توفير الحماية القانونية لها، إضافة الى ذاك انعدم الثقافة لدى الأفراد بخصوص استخدام تكنولوجيا المعلومات في تقديم الخدمات، ووجود فئة قليلة من الموظفين لديهم إمكانية استخدام أجهزة الحاسوب، وعدم قدرة الحكومة على توفير المتطلبات التقنية التي يحتاجها تطبيق وتفعيل نظام الحكومة الإلكترونية.

فرضية البحث: تتضمن الدراسة توضيح المسائل الآتية

١-تعريف الإدارة الإلكترونية وبيان أهميتها والفرق بينها وبين الإدارة التقليدية .

٢-نشأة الإدارة الإلكترونية ودورها في تحقيق مبدأ الشفافية.

منهجية البحث: نظراً لطبيعة هذا البحث والذي أريد من خلاله الكشف عن دور الإدارة الإلكترونية في تقديم الخدمات لجمهور المواطنين بجودة عالية وبتكلفة أقل وتمكينها للأفراد من الحصول على المعلومات والبيانات، فقد اعتمدنا المنهج التحليلي وذلك بتحليل بعض النصوص القانونية، وكذلك المنهج المقارن لأنهما الأكثر انسجاما مع موضوع بحثنا.

هيكلية البحث: قسمنا موضوع بحثنا هذا الى مبحثين تضمن المبحث الأول ماهية الإدارة الإلكترونية والذي أنقسم الى ثلاث مطالب كان الأول لتعريف الإدارة الإلكترونية أما الثاني فتضمن الأهمية والمطلب الثالث للتمييز بين الإدارة الإلكترونية والإدارة التقليدية، أما المبحث الثاني فقسمناه الى مطلبين الأول لنشأة الإدارة الإلكترونية وتضمن الثاني دورها في تحقيق مبدأ الشفافية للمرفق العام وانتهى البحث بخاتمة تضمنت اهم الاستنتاجات والمقترحات.

المبحث الأول

مفهوم الإدارة الإلكترونية

أصبحت المعاملات الإدارية تتسم بسرعة الانجاز والقضاء على البيروقراطية الإدارية فضلاً عن تحقيق الشفافية في إدارة تلك الاعمال، وكل ذلك وأكثر يتم من خلال ما يسمى بالإدارة الإلكترونية[١].

والهدف من تبني نظام الإدارة الإلكترونية في اداء الاعمال الإدارية إنما هو من أجل التحول من الإدارة التقليدية الى الإدارة الإلكترونية، كون الأولى فيها العديد من المشاكل منها انتشار الرشوة، سوء التنظيم الاداري، البيروقراطية الإدارية وغيرها.

ولها أهمية كبيرة جداً سواء بالنسبة للأفراد طالبي الخدمة أم لإدارات المرافق العامة، لذلك فالدول المتقدمة في هذا المجال استطاعت أن تقضي على الفساد والحد من الكثير من المشاكل، والتقليل من حالات إساءة الإدارة أو انحرافها في أدائها لأعمالها الادارية؛ وذلك من خلال تحقيقها لمبدأ الشفافية (بن سعيد، ٢٠٢٠، ٦)، ولأهمية هذا الموضوع فقد قسمنا هذا المطلب على ثلاثة فروع .

المطلب الأول: تعريف الإدارة الإلكترونية

تُعد الإدارة الإلكترونية أحد النظم الحديثة للإدارة العامة وتهدف الى رفع مستوى اداء الخدمات من خلال التقنيات الحديثة في أداء الاعمال الإدارية (بن سعيد، ٢٠٢٠، ٧)، حيث إن الأنترنت وشبكة المعلومات أصبحت من أهم الوسائل اللازمة لتوفير المعلومات لجميع الأفراد، وتحقيق الاتصال المكثف بأسرع وقت وبأقل التكاليف، وكان لقطاع التجارة الفضل الأكبر في إتباع الدول لنظام الإدارة الإلكترونية؛ لأن التجارة تتطلب سرعة في الاداء وسهولة في الاتصال (مطر، ٢٠١٣، ص ٣٣).

وإن إتباع نظام الإدارة الإلكترونية يعني أن تقوم الجهات الإدارية بتقديم خدماتها وانجازها لأعمالها بطريقة الكترونية، من خلال استخدامها للحاسب الآلي أو أي وسيلة

أُخرى (كنعان، ٢٠١٨، ٩)، وتعددت التعاريف التي قيلت بهذا الصدد وذلك لاختلاف الزاوية التي يُنظر منها، لكننا سنعرض لأهمها: –

فعلى المستوى الدولي عرفها البنك الدولي بأنها "مصطلح حديث يشير الى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل زيادة كفاءة وفاعلية وشفافية ومساءلة الحكومة فيما تقدمهُ ومن خدمات الى المواطن ومجتمع الاعمال، وتمكينهم من الحصول على المعلومات، بما يدعم كافة النظم الاجرائية الحكومية، ويقضي على الفساد،....الخ" (عطية و زرزور، ٢٠٢١، ١٦)، أما منظمة الأمم المتحدة فقد عرفتها على إنها "استخدام الإدارة للأنترنت والشبكة العالمية لتقديم معلومات وخدمات للمواطنين" (مناصرة و حاصة، ٢٠١٩، ١٢٠٢)، وعرفتها منظمه التعاون والتنمية الاقتصادية " OCED " على انها "استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولاسيما الانترنت من أجل تحسين ادارة المرافق العمومية" (أمزيان، د.ت)، أما على مستوى الفقه فقد عرفها الدكتور ماجد راغب الحلو بانها "استخدام تكنولوجيا المعلومات الرقمية في انجاز المعاملات الإدارية، وتقديم الخدمات المرفقية، والتواصل مع المواطنين بمزيد من الديمقراطية الإدارية" (الحلو، ٢٠٠٩، ٤١٦)، ويرى آخر بانها "قدرة الإدارات والقطاعات الحكومية المختلفة على توفير وتقديم الخدمات والمعاملات، والإجراءات الحكومية بوسائل الكترونية للأفراد ومؤسسات الاعمال، أو للجهات والإدارات الحكومية ذاتها في اطار من الشفافية والوضوح" (المتولي، ٢٠٠٣، ٢).

وعرفها الفقيه "جون ستون" ٢٠٠١ في مؤتمر " Govis " وقال "هي استخدام الدولة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لضمان الاداء المنتظم للخدمات العامة من أجل عملها الداخلي لصالح المستخدمين" (Megder et al, 2005, 2–3)، أما الدكتور طارق المجدوب فعرفها على إنها "تيسير تقديم الجهات الإدارية لخدماتها، اعتماداً على ما توفرهُ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" (منصور، ٢٠٢٠، ١٢).

وعرفها الدكتور حمدي القبيلات "هي النشاط الذي تمارسهُ الهيئات الإدارية بالوسائل الإلكترونية لإشباع الحاجات العامة وتقديم الخدمات العلمية العامة مستخدمة

في ذلك أساليب السلطة العامة للقيام بهذا النشاط أو هذه الوظيفة (جبير، ٢٠٢١، ٥٧)، وعُرفت بأنها "استخدام الوسائل التقنية الإلكترونية بكل ما تقتضيه الممارسة أو التنظيم أو الإجراءات ... " (عبدالمالك، ٢٠٢٠، ١٨)، وهناك من عرفها على إنها "انجاز المهام والأعمال الإدارية من خلال وسائل الاتصالات الالكترونية والمعلوماتية لتطوير هذهِ المهام والأعمال وتبسيط اجراءاتها وسرعة إنجازها بكثافة عالية" (جمعة، ٢٠١٤، ٨)، وبدورنا يمكننا ان نُعرفها بأنها عملية إنجاز الإدارة للمعاملات الإدارية، وتقديمها الخدمات لجمهور المواطنين بطريقة الكترونية، وذلك من خلال استخدامها للحواسيب المرتبطة بالشبكة الدولية للمعلومات، محققةً في ذلك تبسيط الإجراءات الإدارية، وجودة في الاداء وخفض التكاليف وسرعة التنفيذ.

المطلب الثاني: أهمية الإدارة الإلكترونية

تتجلى أهمية الإدارة الإلكترونية فيما تُحققهُ من نتائج إيجابية في مجال التخفيف من العلاقات الغير شرعية، سواء كان لدى العاملين في الإدارات العامة أم لدى المسؤولين، فهي تساهم كذلك في الحد من انتشار حالات الفساد، وتحقيق التواصل بين جميع الأفراد بعضهم ببعض وكذلك تواصل الأفراد مع اصحاب القرارات (الرفاعي، ٢٠٠٩، ٣١٠)، وبذلك فهي مهمة جداً لكلا الطرفين الإدارة والأفراد على السواء، فأهميتها بالنسبة للأفراد سنتناولها في الفرع الأول، أما الفرع الثاني فتضمن اهميتها بالنسبة للإدارة.

الفرع الأول: أهمية الإدارة الإلكترونية للأفراد

للإدارة الإلكترونية أهمية كبيرة في حياة الأفراد في مختلف المجالات، وتتجلى أهميتها في تحقيقها لمبدأ الشفافية وذلك من خلال جودة الخدمات المقدمة بأقل كلفة وأسرع وقت وبمجهود أقل وقضائها على البيروقراطية الإدارية (سميران، ٢٠٢٣، ٣٣٠)، إذ أصبحت من خلالها حياة الأفراد بسيطة وحاجاتهم ملبية على الفور؛ وذلك من خلال بوابةٌ خُصصت لهذا الغرض يُطلق عليها "بالبوابة الالكترونية" بحيث يمكن

صيانتها ومراقبتها بشكل مستمر (Bal, 2005, 3)، وتبرز تلك الأهمية كذلك في" تمكينها لمستعملي ومستخدمي المرافق العامة من الحصول على الاستمارات الإدارية أو النماذج من شبكة الانترنت، وسحبها وتعبئتها ومن ثم إرسالها عبر البريد العادي أو تعبئتها وارسالها الكترونياً، مع الأخذ بعين الاعتبار للشروط الواردة على الأرسال الإلكتروني كالتوقيع الالكتروني وغيرهُ" (شحاذة، د.ت، ٥٤٧–٥٤٨)، وهي كذلك تُسهل على المواطنين حصولهم على الخدمات أو المعاملات التي يطلبونها وذلك من خلال "البيانات والمعلومات وتبادلها، وتخزينها وحفظها وحمايتها من الكوارث والعوامل الطبيعية، من خلال الاحتفاظ بالنسخ الاحتياطية في أماكن خارج حدود المنظمة وهذا ما يُعرف بنظام التحوط من الكوارث" (سميران، ٢٠٢٣، ٣١٣).

الفرع الثاني: أهمية الإدارة الإلكترونية بالنسبة للإدارة

هي كذلك ذاتُ اهميةً بالغةً بالنسبةِ للإدارة العامة، فمن خلالها تستطيع تلك الإدارات مواكبة التطور التكنولوجي، للتقدم والنهوض نحو الآفاق العالمية وكذلك تتمكن من القضاء على البيروقراطية الإدارية أو الحد منها (سميران، ٢٠٢٣، ٣٢٧)، ففي فرنسا كانت التعقيدات في الإجراءات الإدارية تزداد يوماً بعد يوم، واستمر ذلك الحال لعدة سنوات، إلا إن الحكومة الفرنسية سرعان ما استجابت لمطالبات المراقبين لعمل الحكومة، حيث شكلت في عام ١٩٨٣ لجنة سُميت بلجنة "اصلاح الإجراءات الإدارية"، وكانت من أهم واجبات تلك اللجنة هو تبسيط الاجراءات الإدارية (Flichy & Dagiral, 2004, 245–247).

وبعد ذلك التاريخ أصبحت الإدارة الإلكترونية تحتل مكانة مهمة في جدول الأعمال السياسي الفرنسي للفترة من "١٩٩٠ – ٢٠٠٣ "، وكانت هُناك تقارير إدارية تُقدم بين الحين والآخر وأهم المواضيع التي تناولتها تلك التقارير هي "الحداثة والتبسيط الاداري" (Perroud, 2013, 419)، أما في مصر فقد سعت الحكومة المصرية وبذلت جهوداً مكثفة لتقديم الخدمات كافة للمواطنين بصورة الكترونية، من خلال شبكة المعلومات الدولية فهي من أكثر الدول العربية انفتاحاً على تكنولوجيا المعلومات،

ولديها أكبر عدد من مستخدمين الأنترنت في العالم العربي" (مشكور وآخرون، ٢٠٠٥، ٢٤)، ولأهمية الإدارة الإلكترونية في مجال تقديم الخدمات فقد توسعت في تطبيقها بالاتجاه الذي يُعزز " انتشار المعاملات الالكترونية " في مصر (مشكور وآخرون، ٢٠٠٥، ٢٥).

وفي العراق فقد كان هدف الحكومة العراقية من وضع الاستراتيجية الوطنية للإدارة الإلكترونية إنما هو استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في تقديم الخدمات للمواطنين بصورة الكترونية، والانتقال الى الإدارة الالكترونية وترك العمل بالتقليدية في تقديم الخدمات (حسين، ٢٠١٣، ٤٥٥)، وبعد ذلك أطلقت الحكومة العراقية برنامج "حكومة المواطن الالكترونية" وذلك بهدف توحيد المعاملات الإلكترونية في جميع أنحاء العراق، وارسالها الى الجهات المختصة من خلال المكاتب الخاصة التي أُنشأت لهذا الغرض (موقع حكومة المواطن الإلكترونية العراقي، د.ت).

ولما للإدارة الإلكترونية من أهمية فلم تتوقف الحكومة العراقية عن المبادرات المتوالية في هذا الخصوص ومنها " البوابة الالكترونية للعراق "، وعدد من الاستراتيجيات الخاصة بتقنية المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات، التحول الالكتروني، الا إن تلك المبادرات والاستراتيجيات لم يكن لها أي دور في التحول الإلكتروني وذلك بسبب عدم وجود تشريع خاص بالإدارة الالكترونية يضعها موضع التنفيذ، ويُلزم وزارات الدولة ودوائرها كافة الى تبني العمل بنظام الإدارة الإلكترونية وانهاء العمل بالإدارة التقليدية (سميران، ٢٠٢٣، ٣٢٩).

ومن المبادرات التشريعية في هذا المجال هو إصدار المشرع العراقي لقانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٢، ولكن هذا القانون قد استثنى العديد من المعاملات ومنها المعاملات الصادرة عن "الوزارات والمؤسسات الرسمية للدولة" وغيرها كالإعلانات القضائية واجراءات المحاكم (قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية العراقي رقم (٧٨)، ٢٠١٢)، وهناك مبادرات أخرى

"نظام خدمات الدفع الالكتروني للأموال رقم ٣ لسنة ٢٠١٤، وحكومة المواطن الالكترونية، وقانون البطاقة الموحدة رقم ٣ لسنة ٢٠١٦ "، وكل هذهِ المبادرات جاءت بهدف التحول نحو الإدارة الإلكترونية في تقديم الخدمات بصورة الكترونية في العراق (إ. ج. منصور، ٢٠٢١، ص ١٦).

وعلى الرغم من المبادرات الحكومية بتشريع بعض القوانين والدعوات والوعود للتحول نحو الإدارة الإلكترونية ولكن دون جدوى، حيث إن تقديم أغلب الخدمات يتم بالصورة التقليدية "الورقية"، ولكن هُناك توجه من جميع الوزارات ورغبة في تبني نظام الإدارة الإلكترونية إلا إنه لم يكتمل ذلك ما لم تكن هناك تشريعات، ومنها ضرورة إقرار قانون الهيئة الوطنية للمعلوماتية، لذا فنحن ندعو البرلمان العراقي باعتبارهُ السلطة التشريعية الى ضرورة الاسراع بالتصويت على مشاريع القوانين المنجزة بهذا الخصوص ومراجعة مسودات القوانين التي يوجد فيها تعارض مع القوانين النافذة.

المطلب الثالث: التمييز بين الإدارة الإلكترونية والإدارة التقليدية

يُعد المجال الإداري من المجالات التي تأثرت بثورة المعلومات والاتصالات الرقمية، حيث أدت هذه الثورة الى تغييرات جوهرية في أعمال الإدارة القانونية، فاستخدام الإدارات للتقنيات الحديثة مكّنَها من الاستغناء عن الوسائل التقليدية في تقديمها لخدماتها، حيث إن التحول من الادارة التقليدية الى الإدارة الإلكترونية، مكّن العديد من المرافق العامة من إنجاز معاملاتها بفاعلية وكفاءة عالية، واختصار وتسهيل الاجراءات الإدارية والحد من البيروقراطية الإدارية.

وعملت الإدارة الإلكترونية على تحقيق مبدأ الشفافية؛ وذلك من خلال عدة مجالات من أهمُها هو القضاء على الفساد الإداري بمختلف صورهِ، فضلاً عن ذلك فان ترك الاسلوب التقليدي يُحقق مبدأ النزاهة، ويحد من انحراف الإدارة أو إساءة استخدامها لسلطتها، ويُحقق كذلك السرعة في انجاز الاعمال وبأقل التكاليف وبجودة عالية (بن سعيد، ٢٠٢٠، ١٠٦)، ويبدو من المفيد أن نبحث موضوع التمييز بين

الإدارة التقليدية والإدارة الإلكترونية ونبين البعض من أوجه الاختلاف بينهما، حيث توجد العديد من الفوارق بينهما لكننا سنسلط الضوء على أهمُها:-

أولاً- من حيث المفهوم:- ، يراد بالإدارة التقليدية هي الاسلوب المتبع من قبل الإدارات العمومية في تسيير الأعمال الإدارية وتقديم الخدمات للمواطنين بطريقة تقليدية من خلال إجراءات إدارية معقدة يتخللها الروتين، وتتطلب من المواطنين الذهاب الى المكان المختص بتقديم الخدمة والانتظار وقتاً طويلاً لحين إنجاز المعاملة وتقديمهم للخدمة، وانتشار حالات الفساد، فضلاً عن انها تتطلب جهد ومال وتكون ذات جودة متوسطة أو رديئة في بعض الأحيان .

أما الإدارة الإلكترونية فتُعرف بانها "عبارة عن عمل إداري يتولى مهام توصيل الخدمات العامة بطريقة الكترونية ومتكاملة على الخط المباشر الى المواطنين ومؤسسات الأعمال وبصورة فورية، كما تساهم في تكوين علاقات تفاعلية مع المواطنين افراداً أو مؤسسات من خلال تزويدهم بخدمات غير نمطية تتناسب مع خصوصياتهم وحاجاتهم ورغباتهم وتطلعاتهم، وان الهدف منها هو تحسين الانتاجية وزيادة الكفاءة وفعالية الأداء" (محمود، ٢٠١٩، ٤).

ثانياً: من حيث الهدف:- هدف الإدارة الإلكترونية هو مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني وذلك لمراقبة أعمال الإدارة في الأنشطة الخدمية والاقتصادية كافة، أما هدف الإدارة التقليدية فهو أن تُهيمن الدولة على كافة الأنشطة الاقتصادية والخدمية.

ثالثاً: من ناحية الفلسفة ومحور الاهتمام "التركيز" :- الإدارة الإلكترونية لا تعتمد على النهج البيروقراطي في اداء الخدمات للأفراد انما محور اهتمامها هو النجاح وتحقيق النتائج والأهداف، أما الادارة التقليدية فمحور اهتمامها هو البيروقراطية الإدارية المتمثل بتعقيد الاجراءات وصعوبتها (الطائي، ٢٠١٣، ١٤).

رابعاً: من ناحية المورد:- تعد الاصول المادية الملموسة كالمستندات الورقية والمكاتب الاساس الذي تعتمد عليه الادارة التقليدية اعتماداً كلياً، أما بالنسبة للإدارة الإلكترونية

فتعدُ المستندات الرقمية والوثائق ورأس المال الفكري للموظفين هو ألذي تعتمد عليه (الطائي، ٢٠١٣، ١٥).

خامساً: من حيث التكامل والتنظيم:- في مجال الادارة التقليدية يكون التخصص في أداء الأعمال على أساس جغرافي أو وظيفي، فهي تعتمد على الفصل التام بين كافة المنظمات الحكومية، أما في مجال الإدارة الالكترونية فلا وجود للأساس الجغرافي كونها تعتمد على شبكة الانترنت في تنظيمها، وتعمل على كسر الحواجز التنظيمية باستخدامها للشبكات الالكترونية، وذلك من أجل تحقيق الترابط والتكامل بين كافة الدوائر الحكومية (زكي، ٢٠٠٩، ٢٢).

سادساً- من حيث تسيير الاعمال:- في مجال الإدارة التقليدية يتم تقديم الاعمال الإدارية بالاعتماد على الطرق التقليدية ذات الطبيعة الورقية، وتعقيد الاجراءات والبيروقراطية وانحراف الإدارة أو إساءة استخدامها لسلطتها التقديرية، أما في مجال الإدارة الإلكترونية فجميع الاعمال الإدارية تتم بصورة الكترونية، أي انها تعمل على "تحويل العمليات ذات الطبيعة الورقية الى عمليات ذات طبيعة الالكترونية" ادارة بلا أوراق (القريشي، ٢٠١٢، ٢٣).

سابعاً- من حيث الخدمات والمواعيد:- يكون موعد تقديم الخدمات للمواطنين في الإدارة التقليدية خلال أوقات الدوام الرسمي فقط وذلك كونها تعتمد على الاوراق في تقديمها للخدمات، أما في مجال الإدارة الإلكترونية فهُناك العديد من الوسائل الإلكترونية التي تستخدم في تقديم الخدمات كالهاتف أو الحاسوب الآلي ويكون ذلك من خلال شبكة الانترنت وتكون متاحه على مدار (٢٤) ساعة في اليوم، (٣٠) يوماً في الشهر، (٣٦٥) يوماً في السنة أي إنها إدارة بلا زمان (الطائي، د.ت، ١٦).

ثامناً- من ناحية الاهتمام:- فالإدارة التقليدية تركز على "بناء البنية التحتية الاساسية للوسط الذي تعمل فيه"، وبذلك فهي تقوم بنقل المجتمع من "عصر الثورة الزراعية الى عصر الثورة الصناعية، وهو ما تمثل في التاريخ العالمي للفترة من ١٧٩٠ لغاية

١٩٩٠" ، أما الإدارة الإلكترونية فهي على العكس ومن ذلك، حيث تعمل على بناء شبكات التعاملات " Networks " ومن خلالها يتم نقل المجتمع من "عصر ثورة الصناعات الى عصر ثورة الاتصالات"، وهذا هو حال العالم منذ ١٩٩٠ لغاية يومنا هذا، والإدارة الإلكترونية لا تمثل انهاء الإدارة التقليدية وإنما هي المرحلة التالية والمكملة لها (هيكس، ٢٠٠٣، ٣).

تاسعاً– من ناحية نطاق العمل:– فالإدارة التقليدية تكون أعمالها محلية، داخل حدود الدولة، أما الإدارة الإلكترونية فتكون أعمالها عالمية أي خارج الحدود الجغرافية للدولة كونها مرتبطة بشبكة الأنترنت وشبكة الاتصال العالمي.

عاشراً– من ناحية اتخاذ القرارات:– ففي نطاق الإدارة التقليدية تتخذ القرارات بصورة مركزية بالاستناد الى قواعد جامدة، بينما اتخاذ القرارات في ظل الإدارة الإلكترونية ويكون على العكس تماماً، فتكون تشاركية بين الإدارة والموظفين(الطائي، د.ت، ١٦).

ونحن بدورنا نؤكد على إن الإدارة الإلكترونية لا تُعد بديلاً للإدارة التقليدية، بل تُمثل تطويراً لها؛ وذلك من خلال التغيير في فلسفتها وتنظيمها وأهدافها، والأهم من ذلك هو التغيير في الوسائل التي تتبعها الإدارة التقليدية في ادائها لمهامها الاساسية وتقديمها للخدمات لجمهور المواطنين؛ لأن هذه الوسائل هي التي تُمثل الفارق الاساسي بينهما. فالتقليدية سُميت بهذا الاسم لإتباعها الوسائل التقليدية كالملفات والورق، أما الالكترونية فسميت بهذا الاسم لإتباعها الوسائل الإلكترونية في تقديمها الخدمات الاساسية للأفراد، ومن جانبنا ندعو المشرع العراقي الى ضرورة الإسراع بتشريع قانون خاص بالإدارة الإلكترونية والزام الإدارات كافة باتباعها في الاعمال الإدارية لما فيها من مزايا، ومن أهم تلك المزايا هو تحقيقها لمبدأ الشفافية للمرفق العام.

المبحث الثاني

نشأة الإدارة الإلكترونية ودورها في تحقيق مبدأ الشفافية

مفهوم الإدارة الإلكترونية يُعد من المفاهيم الحديثة التي ظهرت نتيجة التطورات الحديثة وثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث كانت لتلك التطورات اثراً كبيراً على الأعمال الإدارية وطريقة ادائها (سهام، ٢٠١٧، ٩)، ونتيجة لتلك التطورات فقد سعت عديد من دول العالم الى استخدام التقنية الحديثة في مجال تقديم الخدمات لجمهور المواطنين بصورة الكترونية وفي المجالات كافة، وخاصةً في مجال العمل الإداري.

وهي تمثل عصب الحياة لكافة المجتمعات الحديثة، ومن خلالها يمكن مواكبة التطورات الحديثة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والالتحاق بركب الدول المتطورة في هذا المجال (سميران، ٢٠٢٣، ٣٢٦)، حيث ظهرت الحاجة الى تطبيق الإدارة الإلكترونية بعد انتشار الفساد الإداري بمختلف صورهُ وأشكالهُ، فهي تُمثل أحد أهم العلاجات الوقائية لمنع انتشار الفساد، إن لم تكن الافضل في القضاء عليه في بعض الاحيان، فالإصلاح الإداري يقتضي من المؤسسات الإدارية الالتزام "بالشفافية والوضوح" في اعمالها كافة، وذلك بان تكون المعلومات متاحة لجميع الافراد (الرفاعي، ٢٠٠٩، ٣٠٩)، ففي هذه الحالة تزداد ثقة المواطنين بالمرافق العامة فيما تقوم بهِ من أعمال وما تقدمهُ من خدمات (**بو مطرق و زيان**، ٢٠٢٢، ٧٦)، ولبيان أهمية الإدارة الإلكترونية ودورها في تحقيق مبدأ الشفافية قسمنا هذا المبحث على مطلبين.

المطلب الأول: نشأة الإدارة الإلكترونية

أدت التطورات الحديثة في مجال أنظمة المعلومات والاتصالات الى ظهور نمط جديد في اداء الاعمال وتقديم الخدمات، والغاية من ذلك انما هي لتحسين جودة الخدمات المقدمة لجمهور المواطنين، وهو ما يُعرف بالإدارة الإلكترونية أو إدارة الحكومة الإلكترونية أو الإدارة الرقمية، ويُعد النصف الثاني من القرن العشرين "وتحديداً

في عام ١٩٨٠" بداية نشأة الإدارة الإلكترونية في الدول الاسكندنافية (غالب، ٢٠١٦، ٣).

ومن خلال هذا المشروع استطاعت الدنمارك من ربط القرى البعيدة عن المركز إلكترونياً وذلك من خلال جهاز الحاسوب، وعن طريق استخدام شبكة الانترنت، حيث اطلقت على ذلك أسم "القرى الالكترونية"، وذلك ليتمكن سكان تلك القُرى من الحصول على الخدمات والمعلومات كافة من خلال التقنيات الحديثة، وكذلك من رواد هذا المشروع هو "مايكل ديل" " dill " مالك شركة "ديل"، والتي كان لها دوراً كبيراً في مجال الحلول الالكتروني (الحماده، ٢٠١٦، ٢٧)، وفي عام ١٩٨٩ انتقلت هذه التجربة الى المملكة المتحدة، وتمثلت في مشروع قرية مانشستر، وكمرحلة أولى تم إنشاء "مضيف مانشستر" ، وخلال عام ١٩٩١ بدأ هذا المشروع بشكل فعلي (عبدالمالك، ٢٠٢٠، ١٧)، وفي عام ١٩٩٢ وبصدد متابعة هذهِ المشاريع عقد مؤتمر سُمي بمؤتمر "الاكواخ البعيدة" في المملكة المتحدة، وقد تبنى هذا المشروع مجلس لندن (القدوة، ٢٠١٠، ١٦)، وفي ذلك العام دخلت الإدارة الإلكترونية المجال الإداري واثناء الحملة الانتخابية للرئيس الامريكي "بل كلينتون" قال كلمتهُ الشهيرة والتي جاء فيها "ان تعامل كل افراد الشعب الامريكي مع الكمبيوتر يُعد بمثابة ضرورة قومية ..." (الباز، ٢٠٠٧، ٢٧)، وفي عام ٢٠٠٠ تبنى الاتحاد الاوروبي قراراً في المؤتمر الذي عقدهُ في مدينة "لشبونة البرتغالية" جاء فيه "وضع جميع البرامج المتاحة لغرض قيام الإدارة الإلكترونية واتاحتها للمواطنين على شبكة الانترنت (الطائي، ٢٠١٣، ٢٦)، وبعد ذلك المؤتمر أخذت عديد من الدول الاوروبية بتبني نظام الإدارة الإلكترونية ومنها ايطاليا وهولندا وكندا، هذا على المستوى العالمي (الباز، ٢٠٠٧، ٢٩)، أما على المستوى الداخلي للدول محل المقارنة ففرنسا كانت سباقة في الدخول الى تقنية المعلومات والمجتمع المعلوماتي، ونتيجة لكثرة استخدام "الشبكة العنكبوتية" سواء من قبل المواطنين أو التجار أو المؤسسات الحكومية، فقد ظهرت الحاجة الى ضرورة إيجاد نظام قانوني

يحكم كافة العلاقات القانونية (الجبوري، ٢٠٢٠، ٢٣)، وفي عام ١٩٩٨ عملت اللجنة الوزارية على ادخال فرنسا في عالم المعلومات بعنوان "تطوير الادارة"، وفي ذلك التاريخ كانت الحكومة الفرنسية قد خصصت "٩ مليار فرنك فرنسي"؛ لغرض تنفيذ ذلك المشروع خلال اربع سنوات، حيث كان برنامج النشاط الحكومي المتمثل في تطبيق تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في المرافق العامة الفرنسية يتمحور في مبدأين:-

المبدأ الاول يتمثل في السماح لجميع الافراد بالدخول الى المرافق العامة وادارات الدولة كافة بشكل مجاني؛ وذلك من خلال تقديم الخدمات على الشبكة العنكبوتية "الانترنت"، وتفعيل نظام اكمال الاجراءات الإدارية عن بعد(الجبوري، ٢٠٢٠، ٢٤).

أما المبدأ الثاني فتمثل في استفادة الحكومة الفرنسية من "الانترنت" في تحسين علاقتها مع المواطنين، والمشاركة في المعاملات فيما بين الإدارات والمرافق الاوروبية وكذلك الإدارات والمرافق العامة الفرنسية (شحاذة، ٢٠١١، ٣٦٢)، وكان الهدف الاساسي من مشروع الإدارة الإلكترونية الفرنسية انما هو تقوية العلاقة بين الإدارة والمواطنين وتحسينها وذلك من خلال السماح للمواطنين بالوصول الى اواصر كافة المعلومات والى ادارات الدولة، من خلال "تبسيط الاجراءات الإدارية والتقليل من المعاملات الورقية لخدمه الصالح العام" (ساعد، ٢٠١٠، ٣٦)، وهناك عوامل عديدة ساهمت في ظهور حاجة الحكومة الفرنسية الى ضرورة تبني نظام الإدارة الإلكترونية وهذه العوامل هي" **اولاً:** صدور مجموعة كبيرة من التشريعات هدفها الاساسي هو اصلاح واقع الإدارة الفرنسية[٢]، **ثانياً:** مواكبة النظام القانوني للحقوق والحريات العامة للتطورات، سواء كانت في ظهور حقوق وحريات جديدة أو بتطور الموجودة"، وأهمُها هو:-

١-**الحق في الحصول على التشريعات القانونية:-** فمن واجب ادارات المرافق العامة تسهيل حصول الأفراد على القوانين التي تهمهم وفي هذا الصدد أنشأت الحكومة

الفرنسية موقع على شبكة الانترنت مخصص فقط للتشريعات الفرنسية، وكان ذلك في١٩٩٩/٧/٦ بأسم " Legifrance "(الجبوري، ٢٠٢٠، ٢٦).

٢- **الحق في الشفافية الإدارية:**- تحقق ذلك من خلال نجاح الحكومة الفرنسية بتحسين علاقتها مع مواطنيها؛ وذلك بإصدارها العديد من القوانين المهمة في هذا الخصوص، وكل ذلك في سبيل تحقيق ما يسمى "ديمقراطية الإدارة"، وبعد ذلك الاجراءات الإدارية وتقديم الخدمات عن بعد في فرنسا اخذت بالتطور المستمر، ففي بداية عام ٢٠٠١ تم وضع اكثر من (٢٠) اجراء إداري سواء كان ذلك بالنسبة للأفراد أم الشركات (شحاذة، ٢٠١١، ٣٦٠)، والحكومة الفرنسية كانت قد توسعت في مجال تقديم الخدمات العامة الإلكترونية ونذكر منها "الحصول على هوية الاحوال المدنية، الحصول على جواز سفر، الحصول على شهادة ولادة، تسجيل السيارات أو التامين عليها أو تقديم طلبات اللجوء، ..." (موقع الخدمات العامة الإلكتروني الفرنسي، د.ت)، وفي عام ٢٠٠٤ أعلنت الحكومة الفرنسية عن خطتها للفترة من ٢٠٠٤ – ٢٠٠٧ تحت أسم الإدارة الإلكترونية أو " ادیل " وبعد ذلك عملت على تحديث الخطة الاستراتيجية للإدارة الإلكترونية، من أجل تقديمها للعديد من الخدمات التي تهم المواطنين، وجعلت نظام التعامل شخصي وأسهل في الاستخدام وفي المقابل جعلت موقع الإدارة الإلكترونية متاح للجميع (البرش وشطارة، ٢٠١٩، ١٣٨)، وفرنسا تُعد من الدول الرائدة في هذا المجال فقد احرزت تقدماً كبيراً في مجال الإدارة الإلكترونية واحتلت المرتبة السادسة خلال عام ٢٠١٢، أما في عام ٢٠١٤ فتقدمت نحو الأمام واحتلت المرتبة الرابعة من بين الدول العشرة الاولى في العالم والاكثر تقدماً في تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية وذلك حسب تقرير الأمم المتحدة لعام ٢٠١٤ (هنيدي، ٢٠١٧، ٩٣)، وذلك لقيامها بتحسين جودة الخدمات بشكل مستمر فضلاً عن التوسع في مجال الخدمات الإلكترونية، وكذلك من انجازاتها في هذا المجال كونها تعد افضل المنفذين للمشاركة الالكترونية فقد احتلت مركز الصدارة على دول القارة الأوروبية في عام

٢٠١٤، ولكنها في عام ٢٠١٦ تراجعت الى المرتبة العاشرة عالمياً (البرش وشطارة، ٢٠١٩، ١٣٩).

أما في مصر فالحكومة المصرية كانت قد قامت بالعديد من الخطوات المهمة لتعزيز سبل التقدم نحو مجتمع معلوماتي، ففي عام ١٩٨١ صدر القرار رقم (٦٢٧) المختص بأنشاء مركز للمعلومات في "الاجهزة الإدارية للدولة والهيئات العامة وتحديد اختصاصاتها"[٣]، وتمثلت أول مظاهر الإدارة الإلكترونية في مصر في عمل اصلاح قامت به وزارة العدل المصرية وبالاشتراك مع مركز دعم القرار والمعلومات التابع لمجلس الوزراء، وذلك بحصر كافة التشريعات المصرية ابتداءً من عام ١٨٢٨ لغاية عام ٢٠١٩ وارشفتها على الحاسب الالي، وامكانية تعديلها وتحديثها حسب ما يصدر من تشريعات (الجبوري، ٢٠٢٠، ٣٢).

ولكن الخطوة الحقيقية لتنفيذ مشروع الإدارة الإلكترونية في مصر يتمثل في الاتفاق الذي حصل بين شركة "مايكروسوفت والحكومة المصرية عام ٢٠٠١"، بعد نجاح الأولى في تنفيذ مشروع الإدارة الإلكترونية في بريطانيا، فكان دعم الحكومة المصرية لهذا المشروع من العوامل التي ساعدت على انجازهُ، وتلقى دعماً وتأييد من جميع الوزارات وهو ما يمثل الغطاء السياسي للمشروع (مراد، د.ت، ٣).

وتجربة جمهورية مصر العربية للإدارة الالكترونية احتلت مكانة مهمة بين تجارب الدول العربية، والغاية الأساسية لهذا المشروع كان تحديث الدولة المصرية وتحقيق الاصلاح الإداري، وتجهيز الدولة بأحدث الوسائل وكل ذلك للاستمرار في الاصلاح بمختلف صورهُ وأشكاله (الطائي، ٢٠١٣، ١٤٤)، بهدف توصيل الخدمات بشكل مباشر الى طالبيها وبكفاءة عالية ودقة متناهية وسرعة في الانجاز، وحل العديد من المشاكل مثل تزاحم المواطنين في الأماكن التي تقدم الخدمات، والقضاء على عديد من المشكلات الأخرى كبطء الاجراءات الإدارية والمحسوبية والرشوة ...الخ (مراد، د.ت، ٤٨).

ومن أجل نجاح ذلك المشروع فقد قامت الحكومة المصرية ببناء "القرية الذكية" بمساحة "٣٠٠" فدان، وعقدت العديد من المؤتمرات الوطنية، وبعد ذلك شرعت بإتمتة المكاتب الحكومية والقطاع العام بشكل كامل، وعملت على تحسين البنية التحتية لشبكة المعلومات والاتصالات، وبدورها قامت باتخاذ قرارات عديدة لدعم هذا المشروع، ومن أجل التقدم في هذا المشروع الى الامام فقد جعلت الحكومة المصرية اشتراكات الانترنت ضئيلة جداً بحيث تكاد تكون شبه مجانية (الطائي، ٢٠١٣، ١٤٥)، ومن أهم القرارات التي صدرت بهذا الصدد هو القرار رقم (٦٢٧) لعام ١٩٩٧ والخاص بإنشاء مراكز للمعلومات في الوزارات والمحافظات والهيئات كافة، وكانت الحكومة المصرية قد وضعت استراتيجية تتضمن عديد من البرامج كان من أهمها هو "اتاحة الخدمات والمعلومات على الانترنت للمواطنين ورجال الاعمال وتوفير البيئة الآمنة لإتمام المعاملات، وتطوير التشريعات القائمة واعداد قوانين تُنظم المعاملات الحكومية الإلكترونية، ومصر كانت قد أحتلت المرتبة (١٠٧) خلال عام ٢٠١٢، إلا إنها تقدمت كثيراً في هذا المجال وحصلت على المرتبة (٨٠) خلال عام ٢٠١٤ عالمياً من بين الدول التي تبنت نظام الإدارة الإلكترونية، أو التي شرعت لتبنيها وتطبيقها في المجالات الإدارية وتقديمها للخدمات، وكان ذلك خلال تقرير الأمم المتحدة لعام ٢٠١٤، ومصر كانت من الدول التي أحرزت تقدماً كبيراً في هذا المجال، وان الإدارة الإلكترونية في مصر كانت ترتكز على بوابة موحدة تندرج تحتها معلومات وتفاصيل الخدمات للهيئات والوزارات كافة، إذ تعد هذه البوابة اغنى مصدر لتقديم الخدمات لجمهور المواطنين، وهناك العديد من الخدمات التي تقدم للمواطنين المصريين عبر "الانترنت" من خلال بوابة الإدارة الإلكترونية المصرية ومنها "تجديد رخص السيارات، استخراج قيد رسمي لشهادة الميلاد أو الوفاة، خدمات المخالفات المرورية، الاستعلام عن فاتورة الكهرباء، وخدمات التحصيل والدفع والاستعلام، وتنسيق القبول في الجامعات" (الجبوري، ٢٠٢٠، ٢٦)، والمشرع المصري كان قد استجاب للتطورات التي طرأت على تكنولوجيا

المعلومات والاتصالات والسندات الإلكترونية فقام بإصدار قانون التوقيع الإلكتروني رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤، وقد أعطى لتلك السندات اعترافاً قانوني من خلال تعريفهُ للكتابة الالكترونية، والتوقيع الالكتروني، وأقر بحجة كل من "التوقيع الإلكتروني والكتابة الإلكترونية"، في الاثبات بشرط أن تتوفر الضوابط التقنية والفنية، والشروط المنصوص عليها في القانون المذكور آنفا.

فضلاً عمّا تقدم ذكرهُ فان هناك العديد من الوزارات والمحافظات والهيات المصرية تُقدم بعض الخدمات للمواطنين بصورة الكترونية نذكر منها وزارة الاتصالات، وزارة الداخلية، وزارة العدل، وزارة المالية، ...وغيرها، وقيام المشرع المصري بمنح السندات الالكترونية اعترافاً قانوني وتشريعهُ لقانون التوقيع الإلكتروني كل ذلك يُعد خطوات هامة جداً في سبيل تفعيل نظام الإدارة الإلكترونية في عموم أنحاء جمهورية مصر العربية لما يحققهُ العمل الإلكتروني من مزايا عديدة من أهمها مبدأ الشفافية في مجال عمل الحكومة المصرية بشكل عام.

وفي العراق فكانت الحروب التي خاضها والحصار الاقتصادي الذي فرض عليه في تسعينات القرن العشرين السبب الرئيس في ابتعاد العراق عن مصاف الدول المتقدمة في هذا المضمار ولم يواكب التطورات والثورة المعلوماتية والتكنولوجية في تقديم الخدمة الإلكترونية، لذلك فأن العمل الإداري يفتقر الى أبسط التطبيقات الإلكترونية المطبقة في الدول محل المقارنة ومنها نظام الأحوال المدنية، نظام تسجيل الولادات والوفيات، وانظمة مصرفية حديثة، انظمة محاسبية، انظمة تسجيل السيارات، انظمة المعلومات الحديثة لخدمات الماء والكهرباء ..." (الجبوري، ٢٠٢٠، ٤٠)، ويرتكز موضوع إنشاء الإدارة الإلكترونية في العراق على ثلاثة محاور رئيسية، تتمثل في كل من وزارة الاتصالات ووزارة التخطيط والتعاون الانمائي، وزارة العلوم والتكنولوجيا باعتبارها صاحبة الريادة والقيادة في هذا المجال، وبعد ذلك تسنمت وزارة العلوم والتكنولوجيا مهمة إنشاء إدارة الكترونية في العراق، حيث إنشات فيها دائرة سُميت بدائرة "دائرة تكنولوجيا المعلومات"، هذه الدائرة تتولى القيام بالمهام التي أشار اليها النظام الداخلي

رقم (٤) لسنة ٢٠٠٣ (عبدالله، ٢٠١٠، ١١٦)، لذا فإن أول بوادر التجربة العراقية في مجال الإدارة الإلكترونية كان في عام ٢٠٠٤ عندما قامت وزارة العلوم والتكنولوجيا العراقية بالتعاقد مع إحدى الشركات البريطانية من أجل تنفيذ مشروع الإدارة الإلكترونية وكانت قيمة العقد أنداك (٢٠) مليون دولار، ووضعت الوزارة خطتها الاستراتيجية مقسمة على ثلاثة مراحل.

وكان من أهم الاهداف التي تسعى اليها الحكومة العراقية من وراء إنشاء وتفعيل نظام الإدارة الإلكترونية هو زيادة التعاون بين الدولة والأفراد، واستخدام تكنولوجيا المعلومات من أجل تحقيق الحكم الرشيد، وتحقيق الشفافية والمساءلة والكفاءة حتى يتمكن جميع الأفراد من الحصول على الخدمات وذلك من خلال نشرها على الانترنت (حسين، ٢٠١٣، ٤٥٦)، وخلال عام ٢٠٠٩ تم تأسيس اللجنة الوزارية بموجب الأمر الوزاري المرقم ٤٦ لسنة ٢٠٠٩ تتولى هذه اللجنة مهمة تقديم الخدمات إلكترونياً للمواطنين وتكون برئاسة وزير العلوم والتكنولوجيا، ومن خلال جهود تلك اللجنة وتعاونها مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي لعام ٢٠٠٩ فقد تم اطلاق العديد من المبادرات للإدارة الالكترونية، وواقع الحال اليوم يدلُ على وجود توجه كبير لدى مختلف الوزارات العراقية لتقديم الخدمات الى الأفراد إلكترونياً ولو بصورة جزئية، ويكون ذلك بحسب طبيعة الخدمات التي تقدمها الوزارة، مثلاً تقديم الشكاوي بصورة الكترونية، ومن هذه الوزارات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومن خلال موقعها الرسمي فإنها تُقدم العديد من الخدمات الالكترونية منها "ضوابط القبول الدراسات العليا داخل العراق، نتائج القبول بالجامعات، شروط التقديم للدراسة خارج العراق ... وغيرها" (الموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، د.ت).

فضلاً عن وزارة التعليم العالي يوجد عدد من الوزارات شرعت بتقديم بعض الخدمات بصورة إلكترونية كوزارة الداخلية ووزارة التربية وغيرها، وفي عام ٢٠١٦ أصدر مجلس الوزراء قرارهُ المرقم (١٣٩) في ٢٠١٦ والخاص ببرنامج "حكومة

المواطن الالكترونية" حيث أصبح للمواطن العراقي تقديم شكوى على كافة الوزارات ودوائر الدولة من خلال الموقع الرسمي للأمانة العامة لمجلس الوزراء[٤]، وبصدد قيام الحكومة العراقية إنشاء إدارة الكترونية في عموم البلاد إن قامت بوضع استراتيجية وطنية للإدارة الالكترونية ترتكز على عشرة عناصر أساسية للفترة من ٢٠١٢ – ٢٠١٧[٥].

وفي ٢٠٢١/٩/٥ أعلن مجلس الوزراء العراقي إطلاق بوابة أوّر الإلكترونية للخدمات الحكومية لبعض المرافق العامة، وذلك حرصاً من الحكومة على تمكين المواطنين من الحصول على الخدمات التي يحتاجونها بصورة الكترونية تمهيداً للانتقال من الإدارة التقليدية الى الإدارة الإلكترونية بشكل تدريجي (الإلكترونية، د.ت).

وعلى الرغم من ذلك فان جميع الوزارات والمحافظات والهيئات تسعى الى تبني نظام الإدارة الإلكترونية في تقديمها للخدمات في المرافق العامة كافة، ونرى بأن هناك محاولات جادة وحقيقية في هذا المجال، وخير دليل على ذلك هو مواكبة المشرع العراقي للتطورات والتغييرات التي طرأت على النظم المعلوماتية والتكنولوجية واعترافهُ بالمعاملات الإلكترونية في قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٢ (الجبوري، ٢٠٢٠، ٤٥-٤٦)، ونظام خدمات الدفع الإلكتروني للأموال رقم ٣ لسنة ٢٠١٤، وقانون البطاقة الوطنية رقم ٣ لسنة ٢٠١٦ (إ. ج. منصور، ٢٠٢١، ١٦)، والمشرع من خلال اصداره لهذا القوانين كان قد وفر لنا الأساس القانوني لحجية المعاملات الإلكترونية وزيادة الثقة للتعامل بها، وهو بهذهِ الحجية منحها الثقة بعدم استخدام المستندات الورقية كونها تُعيق معاملات الأفراد أحياناً، فضلاً عن ذلك فيتطلب حفظها وخزنها فترة طويلة، أما اتباع نظام المعاملات الإلكترونية فإنه يوفر الجهد والمال والدقة والسرعة في انجاز المعاملات، وبدوره المشرع كان قد عرف المستندات الالكترونية[٦]، والكتابة الالكترونية[٧]، ومنحها ذات القيمة القانونية للسندات الورقية في حالة توافر الشروط المنصوص عليها في القانون[٨].

وكذلك عرف المشرع العراقي التوقيع الالكتروني[٩]، واعترف بهِ ومنحهُ ذاتَ الحجية القانونية لمثيلهُ "التوقيع العادي"، وبدورها محكمة التمييز الاتحادية كانت قد أعطت التوقيع الإلكتروني ذات القيمة القانونية لمثيلهُ التقليدي وكان ذلك قبل صدور قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية؛ وذلك بموجب قرار لها جاء فيه " اذا كان الموضوع يتعلق بعقد مرسل عبر البريد الإلكتروني وموقع عليه الكترونياً، فإن بإمكان القضاء الفصل بذلك لأنهُ مُلزم بحكم القانون أن يفصل في أي قضية تعرض عليه،..." (محكمة التمييز الاتحادية، ٢٠١٣، ٢٢٦)، أما فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون فقد حدد المشرع العراقي في المادة (٣) منهُ الحالات التي يُطبق عليها وهي **أولاً:** الحالات التي يسري عليها القانون وتتمثل بما يلي (أ- المعاملات الإلكترونية التي ينفذها الاشخاص الطبيعيون أو المعنويون، ب- المعاملات التي يتفق اطرافها على تنفيذها بوسائل إلكترونية ج- الاوراق المالية والتجارية الإلكترونية)، أما المعاملات التي لا يسري عليها القانون فقد حددتها المادة (٣/ثانياً) من القانون المذكور انفاً، وتتمثل في:

أ- المعاملات المتعلقة بمسائل الاحوال الشخصية والمواد الشخصية،

ب- انشاء الوصية والوقف وتعديل أحكامهُ، ج- المعاملات المتعلقة بالأموال غير المنقولة ... ،

د- المعاملات التي رسم لها القانون شكلية معينة...) (قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية العراقي رقم (٧٨)، ٢٠١٢، المادة (٣/ أولاً، ثانياً)، ولكنه أستثنى عديد من المعاملات من الخضوع لذات القانون وتتمثل هذهِ المعاملات في "المعاملات الخاصة بإنشاء الوصية والوقف، والمعاملات والمتعلقة بالأحوال الشخصية، والمعاملات المتعلقة بالتصرف بالأموال الغير منقولة، وإبرام أي مستند يتطلب القانون توثيقهُ بواسطة كاتب العدل" (قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية العراقي رقم (٧٨)، ٢٠١٢، المادة (٣/ أولاً، ثانياً).

وكان العراق قد أحتل المرتبة (١٣٧) في عام ٢٠١٢، وفي عام ٢٠١٤ أحتل المرتبة(١٣٤) أي إنهً أحرز تقدماً بواقع ثلاث مراتب فقط، وبقي في مصاف الدول المتأخرة في تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية، وذلك حسب التقرير المقدم من قبل الأمم المتحدة لعام ٢٠١٤ (هنيدي، ٢٠١٧، ١٠٤).

ونرى بأن المشرع العراقي كان قد وضع الأساس أو الإطار القانوني للاعتراف بالمستندات والمعاملات الإلكترونية ومهد الطريق للمضي قُدماً نحو تأسيس إدارة إلكترونية عراقية تعمل على تقديم الخدمات والمعاملات بصورة إلكترونية والانتقال من الإدارة التقليدية وذلك من خلال استخدام الوسائل التكنولوجية للمعلومات، ولكنه استثنى العديد من المعاملات بعدم الخضوع لهذا القانون، لذلك ندعوهُ الى ضرورة تعديل الفقرة (ثانياً) من المادة الثالثة من قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٢ ليشمل جميع المعاملات باستثناء المعاملات التي تتعلق بالأحوال الشخصية وكذلك الوقف والوصية.

المطلب الثاني: دور الإدارة الإلكترونية في تحقيق مبدأ الشفافية للمرفق العام

لكي يستعيد الأفراد ثقتهم في ادارات المرافق العامة، ويتم رد الاعتبار لهذه الاخيرة، يجب على كافة المرافق العامة الخضوع لمعايير الشفافية، وان كان من حق الافراد المتعاملين مع الادارة للاطلاع على جميع المعلومات التي يطلبونها سواء كانت ادارية أم قانونية ففي ظل التطورات الحديثة وثورة المعلومات أصبح بإمكانهم أجبار الإدارة على إعلان الأسباب والوقائع التي كانت وراء صدور القرارات، وهذا هو مضمون ومبدأ الشفافية **(بو مطرق و زيان، ٢٠٢٢، ٧٦)**.

والشفافية في ظل الإدارة الإلكترونية إنما هي ضمانة أساسية لتفعيل الرقابة الإلكترونية على جميع الخدمات التي تقدم بالوسائل التقنية الحديثة (قده، ٢٠١٧، ص ١٦)، وان التحول نحو اداء الأعمال وتوفير الخدمات عن بعد دون تحقق أي اتصال أو تواصل بين طالب الخدمة والموظف المختص، من شأنهُ أن يُحقق الشفافية، والمساواة بين جميع المنتفعين "طالبي الخدمة"، ويقضي على الرشوة والمحسوبية

والوساطة وغيرها من الأمور السلبية السائدة في ظل الادارة التقليدية ٧٣)، وفي هذا المجال تساهم الإدارة الإلكترونية في منع جرائم العمل وتمنع كذلك انتشار الفساد سواء كان مالي أم إداري، فضلاً عن ذلك فان تقديم الخدمات بالوسائل الحديثة يكون أسهل وأيسر من تقديمها بالطرق أو بالوسائل التقليدية؛ وذلك لعدم وجود أي إشكال مع طالب الخدمة، لأن الإنجاز يتم بصورة الكترونية (مشكور وآخرون، ٢٠٠٥، ١٩)، ويتجلى دور الإدارة في تحقيق مبدأ الشفافية؛ وذلك من خلال توفيرها للمعلومات لجميع الأفراد بدون تمييز، ومساهمتها في جعل العلاقة بين "سلطات الدولة واداراتها العامة"، تعاونية على أفضل صورة في نشر المعلومات كافة، والتي بدورها ستساعد المختصين على إصدار قرارات صحيحة (بو مطرق و زيان، ٢٠٢٢، ٧٨)، ويُكمن السبب وراء معرفة المتعامل مع الإدارة لجميع المعلومات الخاصة بمعاملتهُ في ظل الإدارة الإلكترونية، إنما هو لسهولة الدخول الى الموقع الإلكتروني للإدارة صاحبة الاختصاص، ويحق لهم معرفة جميع المعلومات إلا المعلومات التي تتعلق "بالعمل الحكومي، البيانات الشخصية، اسرار الدولة"، فهذهِ المعلومات سرية بطبيعتها ولا يجوز لأحد الاطلاع عليها إلا لذوي الاختصاص (الطائي، د.ت، ٤٤)، وأصبح مبدأ الشفافية اليوم مع التقدم العلمي والتطور التكنولوجي يلقي التزام على عاتق الإدارة بأن تضع جميع بياناتها ووثائقها ومعلوماتها على شبكة الانترنت، ففي ظل الإدارة الإلكترونية فانهُ من واجبات الإدارة أن تزود المواطنين بالمعلومات واشراكهم في إدارة الشؤون العامة بكافة الصور والاساليب المختلفة؛ وذلك بهدف تعزيز الديمقراطية الإدارية سواء كانت بصورة مباشرة أم غير مباشرة، فنشر الإدارة لتلك البيانات والمعلومات يُحقق الشفافية في أعمالها وهو ما يتحقق من خلال تبني نظام الإدارة الإلكترونية (الطوخي، د.ت، ٤١٦–٤١٧).

وكذلك في ظل الإدارة الإلكترونية فان العلاقة بين الإدارة والأفراد يجب أن تكون علاقة شفافة بدلاً من "السرية والكتمان"، أي بمعنى أن تكون العلاقة فيما بين الإدارات الحكومية وجمهور المواطنين علاقات تشاورية ترسخ وتبررّ وتفعّل الديمقراطية الإدارية

والتي من خلالها يكون بإمكان جمهور المواطنين مشاركة الإدارة في أدائها لأعمالها، فضلاً عن حقهم في فهم تصرفاتها، وذلك كونهم في ظل الإدارة الإلكترونية يكونون على علمٍ تام بأغلب المعلومات وقادرين على الاطلاع على عديد من الوثائق الإدارية، والأسباب القانونية والواقعية للقرارات التي تتخذها الإدارة باستثناء المعلومات التي تتعلق بأمن الدولة والحق في الحياة الخاصة بالأفراد كونها معلومات شخصية لا يجوز لغير ذي الشأن الاطلاع عليها، وكل هذا من شأنه أن يُحقق الشفافية (نصيرة، ٢٠١٧، ص ٩٧٥)، ومن خلالها يكون الأفراد على علمٍ تامٍ ب" حقوقهم والتزاماتهم والقوانين واللوائح المنظمة لمعاملاتهم وما يحتاجونهُ من خدمات ... وغيرها (الشمري، ٢٠١٩، ص ٣٦١٤).

الخاتمة

من خلال دراستنا هذهِ توصلنا الى مجموعة من الاستنتاجات، وقدمنا عدداً من المقترحات تمثلت بالآتي :

الاستنتاجات

١- وجود خلاف حول تعريف الإدارة الإلكترونية، لذلك فنحن نرى بأن أفضل تعريف لها هو " إنها مصطلح حديث يشير الى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل زيادة كفاءة وفاعلية وشفافية ومساءلة الحكومة فيما تقدمهُ ومن خدمات الى المواطن ومجتمع الاعمال، وتمكينهم من الحصول على المعلومات، بما يدعم كافة النظم الاجرائية الحكومية، ويقضي على الفساد، واعطاء الفرصة للمواطنين للمشاركة في كافة مراحل العملية السياسية والقرارات المتعلقة بها، والتي تؤثر على مختلف نواحي الحياة".

٢- تُعد الإدارة الإلكترونية نظام حديث جداً، حيث ظهرت نتيجةً لثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فهي خير بديل للإدارة التقليدية وذلك كونها تمتاز بجملة من المزايا تهدف من ورائها الى تحقيق مبدأ الشفافية للمرفق العام.

٣- الأخذ بنظام الإدارة الإلكترونية يؤدي الى رفع مستوى جودة الخدمات المقدمة للأفراد وبتكاليف أقل وذلك الأمر يوفر على المواطنين الجهد والوقت والمال، وهذا الأمر لا يمكن تحقيقهُ في ظل الإدارة التقليدية.

٤- عدم وجود تشريع خاص بالإدارة الالكترونية في العراق يعمل على توفير الحماية القانونية بشكل متكامل، على الرغم من قيام المشرع العراقي في عام ٢٠١٢ بتشريع قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الإلكترونية.

٥- تعتمد الإدارة الإلكترونية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة في اداء الأعمال الإدارية ويتم إنجاز المعاملات بصورة الكترونية، أما الإدارة التقليدية فتعتمد على الورق المستندات الورقية في إنجاز الأعمال الإدارية وفقاً للطرق التقليدية.

٦- تعمل الإدارة الإلكترونية على تقوية أواصر العلاقة بين الإدارة والأفراد، وتعزز الثقة المتبادلة فيما بينهم، وتمنح الأفراد إمكانية الحصول على الوثائق الادارية والمعلومات بيسر وسهولة.

٧- تهدف الادارة الالكترونية الى القضاء على البيروقراطية الإدارية "الروتين"، وتمتاز بسرعة إنجاز المعاملات الإدارية حيث يتم إنجاز المعاملة في غضون دقائق قلية.

٨- ضعف الوعي الثقافي لدى الأفراد حول مفهوم الإدارة الإلكترونية وامكانية التحول اليها وترك العمل بالإدارة التقليدية في اداء الأعمال الإدارية، إضافة الى ذلك قلة أعداد الموظفين المدربين والذين لديهم الخبرة والامكانية والقدرة على استخدام الحاسب الآلي والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات في اداء الأعمال الادارية، وكذلك عدم قدرة الحكومة على توفير عدد من المتطلبات الاساسية لتبني نظام الإدارة الإلكترونية ومن أهم هذه المتطلبات هي المتطلبات التقنية.

الهوامش:

(١) ومن هذه الدول نذكر على سبيل المثال " الولايات المتحدة الامريكية، الامارات العربية المتحدة، كوريا الشمالية، سنغافورة، ...الخ (بو مطرق و زيان، ٢٠٢٢، ٧).

(٢) ومن هذه التشريعات هو القانون رقم "٧٨ – ١٧ " الصادر في ٦ كانون الثاني ١٩٧٨ بشان المعلوماتية والوثائق والقوانين، والقانون رقم "٧٨ – ٧٥٣ "الصادر في ١٧ تموز ١٩٧٨ بشان اصلاح العلاقة بين الإدارة والجمهور، والقانون رقم ٧٩ – ٥٨٧ الصادر فيه ١١ تموز ١٩٧٩ بخصوص تسبيب القرارات الإدارية، والقانون رقم "٢٠٠٠ – ٣٢١ " الصادر في ١٢ نيسان ٢٠٠٠ بشان حقوق المواطنين وفي علاقاتهم مع الإدارة، والمرسوم رقم "١٥١٦ – ٢٠٠٥ " الصادر في ٢٠٠٥/١٢/٨ والخاص بالمبادلات الإلكترونية بين المستخدمين والسلطات الإدارية، وأخيراً المرسوم رقم "١٣٣٠ لسنة ٢٠١٤ والخاص بحق المستخدمين في التواصل مع الإدارات عبر الوسائل الإلكترونية".

(٣) استناداً لهذا القرار تم انشاء ١٥,٠٠٠ مركز معلومات حكومي في الوزارات والهيئات و٤٠٠ مركز في المحافظات والاقضية والنواحي، و٥٠٠ مقر حكومي على شبكة المعلومات لتقديم الخدمات العامة على شكل اكشاك للخدمة مرتبطة بالدوائر الحكومية.

(٤) قرار مجلس الوزراء رقم ١٣٩ لسنة ٢٠١٦ بشان دعم قطاع شؤون المواطنين فيما يتعلق ببرنامج حكومة المواطن الالكترونية، منشور على الموقع الرسمي للأمانة العامة لمجلس الوزراء WWW.Cabient.iq، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٣/١٩ الساعة ٤:٣٠ مساءاً.

(٥) هذه العناصر هي "١- التوعية والاتصالات والالتزام، ٢- القدرات والموارد البشرية، ٣- الملائمة والمعايير والتطبيقات، ٤- المؤسسات وادارة التغيير، ٥- الاطار القانوني، ٦- البنية التحتية للاتصالات،٧- إدارة الموارد المالية،٨- إيصال الخدمات للمواطنين،٩- نظم المعلومات والاتصالات،١٠- المراقبة والتقييم ". وللمزيد : الاستراتيجية الوطنية وخطة عمل الحكومة العراقية الإلكترونية للفترة من ٢٠١٢ -٢٠١٧(الطائي، ٢٠١٣، ١٦٥-١٧٢).

(٦) عرف المشرع العراقي المستندات الإلكترونية في المادة (١) من قانون التوقيع الإلكتروني العراقي بانها " المحررات والوثائق التي تنشأ أو تدمج أو تخزن أو ترسل أو تستقبل كلياً أو جزئياً بواسطة وسائل إلكترونية بما في ذلك تبادل البيانات الكترونياً أو البريد الإلكتروني أو البرق أو التلكس أو النسخ البرقي ويحمل توقيعاً الكترونياً ".

(٧) عرفها المشرع العراقي في المادة (١) على إنها "كل حرف أو رقم أو رمز أو أي علامة أخرى مشابهة وتعطي دلالة قابلة للإدراك والفهم".

(٨) حددت المادة (١٣/أولاً) من قانون التوقيع الإلكتروني العراقي رقم (٧٨) في ٢٠١٢ الشروط بالآتي:- (أ – أن تكون المعلومات الواردة فيها قابلة للحفظ والتخزين بحيث يتم استرجاعها في أي وقت، ب- امكانية الاحتفاظ بها بالشكل الذي يتم انشائها أو أرسالها وتسلمها ...، ج- أن تكون المعلومات الواردة فيها دالة على من يُنشئها أو يتسلمها وتاريخ ووقت إرسالها وتسلمها).

(٩) عرف المشرع العراقي التوقيع الإلكتروني بموجب المادة (١/رابعاً) من قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٢ على انه "كل علاقة شخصية تتخذ شكل أرقام أو رموز أو إشارات أو أصوات أو غيرها ولهُ طابع منفرد ويدل على نسبته الى الموقع ويكون معتمداً من جهة التصديق" (عبدحسن و عبدالرضا، ٢٠١٣، ٣٤٥).

المصادر والمراجع

المصادر العربية:

أمزيان، ع. ا. (د.ت). *الإدارة الإلكترونية في زمن كورونا (العمل عن بعد بالإدارات العمومية المغربية نموذجاً) Electronic Administration in The Time of Corona (Remote Work in Moroccan Public Administrations as An Example).*

https://hazbane.asso-web.com/uploaded/4c8f-1-pdf.pdf

الإلكترونية، ا. ا. ل. أ. (د.ت). *بدون عنوان*. https://ur.gov.iq

الباز، د. ع. (٢٠٠٧). *الحكومة الإلكترونية وأثرها على النظام القانوني للمرفق العام وأعمال موظفيه E-Government and Its Impact on The Legal System of Public Facilities and The Work of Its Employees*. منشأة المعارف للنشر.

الجبوري، م. ق. ع. (٢٠٢٠). *أثر الحكومة الإلكترونية على النظام القانوني للمرفق العام، دراسة مقارنة The Impact of Electronic Government on The Legal System of Public Utilities, A Comparative Study*. المركز القومي للإصدارات القانونية.

الحلو، م. ر. (٢٠٠٩). *علم الإدارة العامة ومبادئ الشريعة الإسلامية (الحكومة الإلكترونية) Science of Public Administration and Principles of Islamic Law (E-Government)*.

الحماده، ح. ض. (٢٠١٦). *الحكومة الإلكترونية ودورها في تقديم الخدمات المرفقية Electronic Government and Its Role in Providing Utility Services. الحكومة الإلكترونية ودورها في تقديم الخدمات المرفقية Electronic Government and Its Role in Providing Utility Services*. دار الفكر الجامعي.

الرفاعي، س. ق. (٢٠٠٩). الحكومة الإلكترونية وسبل تطبيقها (مدخل استراتيجي)

Electronic Government and Ways to Implement It (Strategic Introduction). *مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا*، ٧.

الشمري، أ. ب. م. (٢٠١٩). دور الإدارة الإلكترونية في تطوير مرفق القضاء الإداري **The Role of Electronic Administration in Developing the Administrative Judiciary Facility**. *مجلة كلية الشريعة والقانون*، ٥ (٢١).

الطائي، د. أ. س. (د.ت). *بدون عنوان*.

الطوخي، س. (د.ت). *النظام القانوني للحكومة تحت ضوء الشمس، الشفافية في إدارة الشؤون العامة* ***The Legal System of Government Under the Sun، Transparency in The Management of Public Affairs***.

القدوة، م. (٢٠١٠). *الحكومة الإلكترونية والإدارة المعاصرة* ***Electronic Government and Contemporary Management***. دار أسامة للتوزيع والنشر.

القريشي، ع. م. ج. (٢٠١٢). *أثر الحكومة الإلكترونية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري* ***The Impact of Electronic Government in Reducing the Phenomenon of Administrative Corruption***، *رسالة ماجستير غير منشورة*. جامعة النهرين.

المتولي، م. (٢٠٠٣). *تأهيل الكوادر البشرية لتطبيق الحكومة الإلكترونية في الدول العربية* ***Qualifying Human Resources to Implement Electronic Government in Arab Countries***. ندوة الحكومة الإلكترونية، الواقع والتحديات.

الموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي. (د.ت). *بدون عنوان*. www.mohesr.gov.iq

بن سعيد، ب. م. (٢٠٢٠). *دور الإدارة الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري* ***The***

Role of Electronic Administration in Combating Administrative Corruption، *رسالة ماجستير غير منشورة*. جامعة عبد الحميد بن باديس–مستغانم.

بو مطرق، س.، و زيان، هـ. ب. (٢٠٢٢). *الإدارة الإلكترونية وتأثيرها على النظام القانوني للمرفق العام Electronic Management and Its Impact on The Legal System of Public Facilities*، *رسالة ماجستير غير منشورة*. جامعة محمد الصديق بن يحيى–جيج.

جبير، ع. س. ع. (٢٠٢١). مزايا الإدارة الإلكترونية في جائحة كورونا *Advantages of Electronic Management in The Corona Pandemic*. *مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية*، ١٠ (٢).

جمعة، ص. ف. (٢٠١٤). *مسؤولية الموظف العام في إطار تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية The Responsibility of The Public Employee Within the Framework of Implementing the Electronic Management System*. دار الفكر والقانون.

حسين، م. خ. (٢٠١٣). الحكومة الإلكترونية Electronic Government . *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة*.

زكي، إ. ع. (٢٠٠٩). *الحكومة الإلكترونية مدخل إداري متكامل Electronic Government Is an Integrated Administrative Approach*. منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

ساعد، ر. ا. (٢٠١٠). *العقد الإداري الإلكتروني Electronic Administrative Contract*. دار الجامعة الجديدة.

سميران، ع. م. (٢٠٢٣). ماهية الإدارة الإلكترونية في التشريعات الفرنسية والأردنية والعراقية *The Nature of Electronic Management in French ، Jordanian and Iraqi Legislation*. *مجلة الرافدين للحقوق*، ٢٤ (٨٥).

سهام، غ. (٢٠١٧). *الإدارة الإلكترونية، دراسة تجربتي الإدارة الإلكترونية في الولايات المتحدة الأمريكية والإمارات العربية نموذجاً Electronic Administration، A Study of The Experiences of Electronic Administration in The United States of America and The United Arab Emirates a*. جامعة أكلي محند أولحاج.

شحاذة، م. م. (د.ت). الإدارة الإلكترونية وإمكانية تطبيقها في رفع الدعوة أمام القضاء الإداري في البريد الإلكتروني *Electronic Administration and The Possibility of Its Application in Filing a Lawsuit Before the Administrative Judiciary Via E-Mail*. *مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية*.

شحاذة، م. م. (٢٠١١). تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطوير المرافق العامة في فرنسا *The Impact of Information and Communications Technology on The Development of Public Facilities in France*. *مجلة الحقوق*، ٣٥ (٢).

عبدالله، ذ. م. ا. (٢٠١٠). *الحكومة الإلكترونية في الوطن العربي أهميتها وأبرز تطبيقاتها Electronic Government in The Arab World، Its Importance and Its Most Prominent Applications*. دار ابن الأثير للطباعة والنشر.

عبدالمالك، ق. (٢٠٢٠). *أهمية الإدارة الإلكترونية في ترقية المرفق العام The Importance of Electronic Management in Upgrading Public Facilities، رسالة ماجستير غير منشورة*. جامعة عبدالحميد بن باديس-مستغانم.

عبدحسن، ن.، و عبدالرضا، ع. (٢٠١٣). تطور موقف المشرع العراقي في قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٢ *The Development of The Position of The Iraqi Legislator in The Electronic Signature and Electronic Transactions Law No. 78*

of 2012. *مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية*، ٢١ (٢).

عطية، أ.، و زرزور، ف. (٢٠٢١). *دور الإدارة الإلكترونية في الظروف الاستثنائية "كوفيد ١٩" The Role of Electronic Management in The Exceptional Circumstances Of "Covid-19"*، *رسالة ماجستير غير منشورة*. جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي.

غالب، ي. س. (٢٠١٦). *الإدارة الإلكترونية وآفاق تطبيقاتها العربية Electronic Management and The Prospects for Its Arab Applications*. دار الفكر الجامعي.

قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية العراقي رقم (٧٨) Iraqi Electronic Signature and Electronic Transactions Law No. (78). (٢٠١٢).

قده، ح. (٢٠١٧). *الإدارة الإلكترونية وأثرها على النظام القانوني للمرفق العام Electronic Management and Its Impact on The Legal System of Public Facilities*، *رسالة ماجستير غير منشورة*.

كنعان، ن. س. (٢٠١٨). *الإدارة العامة الإلكترونية وأثرها على النظام القانوني للمرافق العامة (دراسة مقارنة في النظام القانوني الأردني والإماراتي) Electronic Public Administration and Its Impact on The Legal System of Public Facilities (A Comparative Study in The Jordanian and Em*. جامعة العلوم الاسلامية العالمية.

لبرش، س.، و شطارة، ن. (٢٠١٩). التجارب الدولية في مجال إرساء الحكومة الإلكترونية *International Experiences in The Field of Establishing Electronic Government*. *مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية*، ٣ (١).

محكمة التمييز الاتحادية. (٢٠١٣). الهيئة الموسعة المدنية رقم القرار ٦٠ الصادر ٢٠١٢/٦/٢٠ *Federal Court of Cassation/Extended Civil Authority Resolution No. 60 issued 6/20/2012*. *مجلة التشريع والقضاء*

العراقية، ٥ (١).

محمود، ك. ش. ج. (٢٠١٩). استراتيجية الحكومة الإلكترونية في المؤسسات الحكومية في العراق Electronic Government Strategy in Government Institutions in Iraq. *مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية*، ٨.

مراد، ع. (د.ت). *الحكومة الإلكترونية Electronic Government*.

مشكور، س. ج.، جابر، ع. ح.، و مهدي، ص. ر. (٢٠٠٥). إمكانيات تطبيق الحكومة الإلكترونية في العراق (تجارب دولية وعربية مختارة) *Possibilities of Implementing Electronic Government in Iraq (Selected International and Arab Experiences)*. *مجلة ابحاث ودراسات التنمية*، ٣.

مطر، ع. ع. (٢٠١٣). *الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق Electronic Government Between Theory and Practice*. دار الجامعة الجديدة.

مناصرة، ش.، و حاصة، ع. (٢٠١٩). دور الإدارة الإلكترونية في تعزيز الشفافية بالإدارة المحلية *The Role of Electronic Administration in Enhancing Transparency in Local Administration*. *مجلة العلوم القانونية والسياسية*، ١٠ (١).

منصور، أ. ر. (٢٠٢٠). *الحكومة الإلكترونية وأثرها في مكافحة الفساد الإداري Electronic Government and Its Impact on Combating Administrative Corruption*، *رسالة ماجستير غير منشورة*. الجامعة الاسلامية في لبنان.

منصور، إ. ج. (٢٠٢١). دور الإدارة الإلكترونية في معالجة ظاهرة التسيب الإداري *The Role of Electronic Management in Addressing the Phenomenon of Administrative Laxity*. *مجلة ميسان للدراسات القانونية*

المقارنة، ١ (٥).

موقع الخدمات العامة الإلكتروني الفرنسي. (د.ت). *بدون عنوان*. www.Service-public.fr.

موقع حكومة المواطن الإلكترونية العراقي. (د.ت). *بدون عنوان*. www.ca.iq..

نصيرة، ر. (٢٠١٧). دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل مبدأ الشفافية *The Role of Electronic Management in Activating the Principle of Transparency*. *مجلة الحقوق والعلوم السياسية*، ٢ (٨).

هنيدي، ن. إ. ا. (٢٠١٧). التجارب العالمية في تطبيق الإدارة الإلكترونية وتحديات تطبيقها في الدول العربية *Global Experiences in Applying Electronic Management and The Challenges of Its Application in Arab Countries*. *المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية*، ٢ (٤).

هيكس، ر. (٢٠٠٣). الحكومة الإلكترونية من البيروقراطية الى الإلكتروقراطية *Electronic Government from Bureaucracy to Electro racy*. *مجلة خلاصات كتب المدير ورجل الأعمال*، ١١ (٩).

المصادر الأجنبية:

Bal, A. (2005). Quelques reflexions sur l administrat ion electronique, Recension du numero special "L administration electronique" Revue francaise d administration publique, n 110, 2004. *Lex Electronica*, *10*(1).

Flichy, P., & Dagiral, E. (2004). L administration electronique: une difficile mise en coherence des acteurs pans. *Rvue francaise d administration publique*, *2*(110).

Megder, E., Cherkaoui, C., Sbihi, B., & Mammass, D. (2005). Les Gouverment Et La Modernization Dusecteur Public;International Coference. In *Seience of Electronic Technologies of Information Alcerence*. Seienees of Ibnzohr.

Perroud, T. (2013). Droits Des Administrationes Internautes Et teleservics. *Revue francaise d administration publique*, *2*.